العدد
26

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

قراءة في كتاب

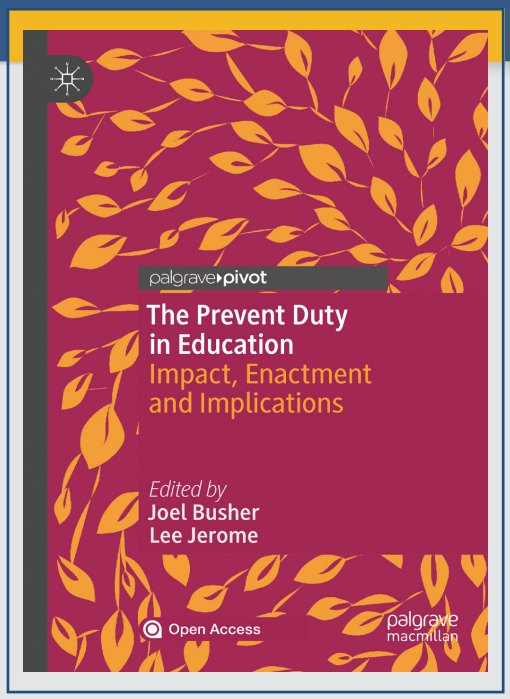

واجب الوقاية من التطرف في التعليم

(التأثيرات والتشريعات والدلالات)

جويل بوشير - لي جيروم

قراءة في كتاب

إصدار شهري يصدر عن التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

المشرف العام

اللواء الطيار الركن محمد بن سعيد المغيدي

الأمين العام للتحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب / المكلّف

رئيس التحرير

عاشور بن إبراهيم الجهني

مدير إدارة الدراسات والبحوث

التحرير والتصميم والإخراج

توق الإعلامية للأبحاث

البريد الإلكتروني: info@taoqresearch.org

هاتف: 966 114890124+

يونيو 2021

26

قراءة في كتاب

واجب الوقاية من التطرف في التعليم

(التأثيرات والتشريعات والدلالات)

يقدِّم كتاب (**واجب الوقاية من التطرف في التعليم: التأثيرات والتشريعات والدلالات**) معالجةً للتحدِّيات التي طرأت على العملية التعليمية المتعلِّقة بالتعامل مع مخاطر الأفكار المتطرفة التي تغزو المجتمعات، وهو يُسهم في إيضاح تغيُّر النظرة المحدودة إلى المؤسَّسات التعليمية التي لم تعُد مجرَّد وسيلة لتدريس المقرَّرات التعليمية؛ إذ اتسعَت تلك النظرةُ المجتمعية التقليدية لتضعَ التعليم في مكانةٍ أكبر، ولتُسندَ إليه مسؤولية حماية النشء من الأفكار المتطرفة.

وقد اجتهد مؤلِّفا الكتاب: **جويل بوشير**، و **لي جيروم** في مناقشة وسائل وضع السياسات وسنِّ التشريعات اللازمة؛ لإحداث تطوير شامل في الممارسات التعليمية؛ لتصبح درعًا واقيةً لحماية الأطفال والشباب من الأفكار المتطرفة. فالقضاء على الإرهاب ينبغي أن يبدأ بالتصدِّي للأفكار الهدَّامة، وهو ما يسعى هذا الكتاب إلى سَبر أغواره.

فصول الكتاب

جاء الكتاب في تسعة فصول يصبُّ كلٌّ منها في غايات محدَّدة، على النحو الآتي: جاء الكتاب في تسعة فصول يصبُّ كلٌّ منها في غايات محدَّدة، على النحو الآتي:

الفصل الأول

تناول هذا الفصلُ أحدَ تطبيقات قانون مكافحة الإرهاب الصادرة في المملكة المتحدة عام 2015م؛ إذ فرضَت الدولة واجبًا على جميع مقدِّمي الخدمة التعليمية بضرورة التصدِّي للأفكار التي تحضُّ على العنف. لتكون بذلك أولَ دولة عالميًا تفرض على العاملين في مجال التعليم التزاماتٍ وظيفيةً للإسهام في حماية الطلَّاب من الانسياق وراء المناهج الفكرية المتطرفة. وهذا القانونُ هو الباعث الأساسي للإستراتيجية الجديدة لحماية الأطفال من التطرف التي سيأتي الحديثُ عنها. أما المؤسساتُ المنوط بها ممارسةُ هذا الواجب الوطني فهي المدارسُ بجميع أنواعها، والجامعات، ودُور الرعاية الخاصَّة بالأطفال، ومؤسسات الرعاية الصحية والاجتماعية؛ بأن تُلقى على عاتق كلٍّ منها مسؤوليةٌ محدَّدة تناسب الفئة العمرية التي تتولَّى تقديم الخِدْمات لها.

وتشمل الإستراتيجية الجديدة تحديدَ النهج الذي سيتَّخذه القائمون على العملية التعليمية في سبيل حماية الأطفال من التطرف، ووسائل تنفيذ هذا النهج. وهي تنصبُّ في الأساس على غرس القِيَم الرصينة الخاصَّة بالمجتمع البريطاني، وتعزيزها في نفوسهم، ومنها الحثُّ على نبذ العنف. وقد أشار مؤلِّفا الكتاب إلى أن هذا النهجَ لم يولد من فراغ؛ بل هو يضرب بجذوره وأصوله في بعض الأُطُر السياسية والتشريعات القانونية الخاصة بالمجتمع البريطاني، التي تؤكِّد ضرورةَ الاهتمام بالجوانب الأخلاقية والاجتماعية والثقافية في العملية التعليمية.

ورصد الباحثان في هذا الفصل آراء كلٍّ من المؤيِّدين والمعارضين للإستراتيجية الجديدة؛ ويرى الفريق الأول (المؤيِّدون) أن تفعيل هذا الواجب ومنحه الصِّفة القانونية والتشريعية في المملكة المتحدة هو ضرورة مجتمعيَّة. في حين يرى الفريق الثاني (المعارضون) أن هذه الإستراتيجية ستكون سببًا مباشرًا في تكبيل حرية الخطاب، ووضع كثير من العراقيل في طريق العملية التعليمية. فضلًا عن احتمال تفاقم النظرة (الشيطانية) إلى الطلَّاب المسلمين الدارسين في بريطانيا، الذين سيكونون المستهدفَ الأول من القوانين الجديدة، وهذا ما قد يؤدِّي إلى شعورهم بمزيد من العُزلة والغُربة.

ومن الملاحَظ أنه منذ بداية الحديث عن ضرورة إقرار هذا الواجب الجديد ليصبح جزءًا لا ينفصل عن العملية التعليمية، ازداد اهتمامُ الباحثين بهذا الشأن، وتنوَّعت الدراساتُ ما بين دراسات نظرية وتجريبية. وصُنِّفت الفئاتُ المستهدَفة بحسب المراحل العُمرية، وحُدِّدت الوظائف المنوطة بالجهات المَعنية لمساعدة كلِّ فئة على تفادي الانسياق الأعمى وراء الأفكار المتطرفة والعنيفة. ويغذِّي ذلك النقاشُ في موضوع الحريات وحدودها في الغرب عمومًا، والمملكة المتحدة خصوصًا، بعد الجدل المستمر بشأن مفهوم الحرية، وتصنيف الأفكار تبعًا للقيم الثقافية. فتلك القيم من نحو (الدِّين) و(الأخلاق) و(الواجب) و(الحرية)، تختلف معانيها، وتتفاوت دلالاتها ما بين شعوب الغرب، والملوَّنين وأتباع الديانات السماوية المختلفة، عن المفهوم الأخلاقي لكنائس الغرب. وأدَّى ذلك إلى تفضيل كثير من الجماعات الدينية والعِرقية من طلَّاب المملكة المتحدة الصمت، وعدم المناقشة؛ خوفًا من سوء الفهم، أو الاتهام باتهامات نمطية عن العنف والإرهاب، وربطها بأصول الطالب العِرقية أو الدينية.

وناقش الفصل احتمالَ تأثير التشريعات الجديدة في منظومة التعليم عمومًا، من جهة إمكانية إقحام الجانب الأمني في الممارسات والأنشطة التعليمية؛ لتتحوَّل المؤسساتُ التعليمية بمرور الوقت إلى ما يشبه الدولَ الأمنية أو الشُّرطية. وتناول الباحثان أيضًا أمرًا مهمًّا يتعلَّق بالتأثير المحتمَل للقانون الجديد في طبيعة العَلاقة الأسرية بين الأطفال والشباب من جهة، وآبائهم من جهة أخرى. فقد ذهبا في اتجاه إمكانية إصابة هذه العَلاقة بالاضطراب نتيجةَ التضييق المحتمَل على طلَّاب المدارس والجامعات، على إثر التنفيذ الفعلي لبنود الإستراتيجية الجديدة، ولعلَّ هذا ما وصفاه بأحد الآثار السلبية المترتِّبة على التشريعات الجديدة.

هنا تجب الإشارةُ إلى الإرباك الذي أحدثه تطبيقُ قوانينَ سابقة بين المعلِّمين كقانون التعليم عام 1996م الذي حظرَ مناقشة الأمور السياسية مع الطلَّاب دون تعريف واضح يفصل بين مناقشة القضايا السياسة بوصفها عاملَ استقطاب، ومناقشة الأفكار بصفتها منتجًا ثقافيًا اجتماعيًا.

الفصل الثاني

شرحَ المؤلِّفان في هذا الفصل مراحلَ التطور التي مرَّت بها إستراتيجية منع التطرف، منذ بداية اقتراحها في عام 2006م، وقد لوحظ أنه على الرغم من تأكيد الدولة أن الواجب الجديد يحثُّ على المشاركة المجتمعية، وُجِّهت انتقاداتٌ واسعة إلى الإستراتيجية؛ لأن فيها دعوةً صريحة إلى "شيطنة" المسلمين في بريطانيا (نستخدم تعبير "الشيطنة" وما على غِراره من تعابير؛ لأنها الترجمة الحرفية لما هو وارد في الكتاب!)، وهذا ما يؤدِّي إلى مزيد من الشِّقاق المجتمعي.

ويذكر الفصلُ المبادئَ الأربعة لقانون مكافحة الإرهاب الصادر في المملكة المتحدة عام 2003م، وذلك بعد هجَمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، التي أحدثت نوعًا من الاستنفار في صفوف الأجهزة الأمنية، وهذه المبادئ هي: المنع، والملاحقة، والحماية، والإعداد. وقد انبثق عن هذا القانون عددٌ من الإستراتيجيات الأمنية الوقائية التي حرَصَت مختلِفُ دول العالم على تبنِّيها والاستمرار في تطويرها مراعاةً للظروف المختلفة.

وقسَّم الباحثان التطورات التي مرَّت بها إستراتيجيةُ منع التطرف إلى ثلاث مراحلَ، مع رصد الجدل الدائر بشأن كلِّ مرحلة على نحو منفصل، واستعراض أبرز الانتقادات الموجَّهة إليها.

المرحلة الأولى 2006م

نشأ المسار الأول في الأساس على صعيد محلِّي، إثر التفجيرات التي وقعت في محيط العاصمة لندن في يوليو عام 2005م، وتناولت الانتقاداتُ الموجَّهة إليه العناية المُفرطة بالإرهاب الإسلامي فقط، على الرغم من حقيقة ثبوت تورُّط اليمين المتطرف في إثارة الاضطرابات العِرقية في المجتمع المحلِّي أيضًا.

وفي السياق ذاته اتجهت الآراءُ آنذاك إلى ضرورة إخضاع المؤسسات الإسلامية على اختلاف مستوياتها ونشاطاتها؛ وذلك بتقديم بعض عروض التمويل لها، لتصبح تلك المؤسساتُ أشبهَ بأذرُع للدولة في تنفيذ سياسات منع التطرف. وهذا ما يؤكِّد المخاوفَ التي ذكرها بعضُ المعنيين من احتمال أن تُفضيَ الإستراتيجية الجديدة إلى مزيد من الإقصاء للمسلمين في بريطانيا. وقد وافقت بعضُ المؤسسات الإسلامية على عروض التمويل، مما يؤكِّد مساندتهم للوظيفة الأمنية الجديدة في الحياة المدنية للمسلمين في بريطانيا. في حين تحفَّظت بعضُ المؤسسات الأخرى على قَبول التمويل.

المرحلة الثانية 2011م

ذهب المسار الثاني من الإستراتيجية إلى ما هو أبعد من مجرَّد التصدِّي للأنشطة الإرهابية؛ إذ عُني بمشكلة كبيرة تتعلَّق بكيفية كبح جماح النيَّات والأفكار والخطط التي من شأنها تهديدُ الأمن والسِّلم في الدولة، تلك النابعة في الأساس -وَفقًا

للرؤية الحكومية الرسمية- من المجتمعات الإسلامية غير الملمَّة بقيم المجتمع البريطاني، التي تُغرس في نفوس النَّشء في أثناء رحلة التعليم.

وقد أقرَّت اللجنة المعنية بمجلس العموم البريطاني ضرورةَ أن تكون الإستراتيجية الجديدة جزءًا من العمل المجتمعي؛ من أجل تجاوز الاختلافات، والحدِّ من النظرة المعادية للآخر. ولكنَّ الحكومة المحلِّية ذهبت في اتجاه تسليط الضوء على مفهوم "الأفراد الأكثر عُرضةً للتطرف"؛ لأنه المنهَل الأساسي للأصولية والتعصُّب، على الرغم من أن التجارِبَ العملية أثبتت أنه ليس هناك محدِّداتٌ ثابتة لمعرفة أولئك الأشخاص أو تمييزهم عمَّن سواهم.

المرحلة الثالثة 2015م

يرى الباحثان أن هناك ثلاثة حوادثَ منفصلةٍ كانت السببَ المباشر وراء صدور الصِّيغة النهائية لإستراتيجية منع التطرف عام 2015م، وهي أولًا: حادثُ اغتيال الجندي البريطاني المتقاعد "فوسيلر لي رجبي" عام 2013م. وثانيًا: محاكمة ستة من الشباب المسلمين في برمنغهام، قاموا بالتخطيط للهجوم على إحدى الحركات اليمينية المتطرفة. وأخيرًا: التوصُّل إلى أدلَّة تثبت محاولةَ عدد من الشباب البريطانيين السفرَ إلى سوريا للانضمام إلى صفوف تنظيم داعش الإرهابي.

وهذا ما جعل حكومةَ رئيس الوزراء ديفيد كاميرون تشدِّد على جميع المؤسسات المعنية بضرورة نهوض جميع الأفراد العاملين فيها إلى تولِّي مسؤولياتهم تجاه حماية الأطفال من التطرف والعنف. وبدا واضحًا للعِيان اهتمامُ الحكومة في هذا الصَّدَد بعدد من المدارس الأهلية ذات الأغلبية المسلمة في برمنغهام. ومع أن الصيغة النهائية تهدِفُ إلى التصدِّي لجميع أنواع التطرف، أثبتت الممارساتُ الفعلية أن الإستراتيجية قد وُضعت في الأساس من أجل استهداف المسلمين.

وفي هذا الفصل يضع الباحثان أصابعهم على التناقض الرئيس الذي يحكم القانونَ في مجتمع متعدِّد تهيمن عليه فئةٌ عِرقية؛ إذ تميل القوانينُ إلى حماية تفوُّق العِرق تحت ستار حماية المجتمع. وفي كتاب "العنصرية والعادات الغربية" يذهب بيززو إلى أن العنصرية الغربية تتجلَّى في مبدأين؛ أولهما: حُسبان التفوق ينطلق من الشكل واللون، وأن البشر منقسمون إلى قسمين؛ الغربيين والدُّونيين من باقي البشر. هذا التمييزُ يحكم العقل الغربيَّ عند تعيين الهواجس التي باتت الدافعَ الرئيس لتطوير القوانين. لنلاحظ أن الصيغة النهائية للقانون المذكور قد شجَّعتها ثلاثةُ أحداث عنيفة، مرتبطةٌ بأشخاص وشباب مسلمين. عندئذٍ يتحوَّل تطوير القانون إلى تطوير وسائل رفض الآخَر، بدل العمل على نزع أسباب التطرف، كما يتحوَّل القانون إلى قيمة قانونية جائرة، غير مراعية لهواجس القوميات الأخرى في مجتمع تعدُّدي.

الفصل الثالث

ناقشَ هذا الفصل ردودَ أفعال العاملين في المؤسسات التعليمية في بريطانيا تجاه الإستراتيجية الجديدة، وذلك في الأشهر الثمانية عشر الأولى بعد الاقتراح النهائي لها في يوليو 2015م. وأكَّد الباحثان أن نسبة الأشخاص المؤيِّدين قد فاقت المعارضين.

ولكنَّ هذا لم ينفِ وجود بعض الأسئلة عن مدى جَدوى الإستراتيجية الجديدة في التصدِّي للتطرف، فضلًا عن الشكِّ في قدرة المؤسسات التعليمية على تمييز الطلَّاب المعرَّضين لخطر التطرف من غيرهم، أو كيفية تدريب القائمين على التعليم أصلًا لمعرفتهم وتوجيههم. فمن المنطقي أنه كلما استشعر الطالب المراقبة، كان أكثرَ حيطةً وغموضًا، مما قد يجعل مهمة اكتشافه أكثرَ صعوبة وتعقيدًا.

وقدَّم الفصل تفسيراتٍ واضحةً لحالة التأييد الكبير للإستراتيجية الجديدة، مضيئًا على الأفكار التي ذهبت إلى جعله واجبًا وطنيًا، أو تلك التي عدَّته مَطلبًا قانونيًا رسميًا، وعدم الامتثال له قد يعرِّض الفردَ للعقوبات. ورافق ذلك وقوعُ عدد من الحوادث الإرهابية في المملكة المتحدة، مما دفع الكثيرين إلى التأييد المطلق للواجب المفروض من قِبَل الحكومة.

ومن أبرز الانتقادات الموجَّهة إلى الإستراتيجية الإشارةُ إلى مفهوم "القِيَم البريطانية" كونه مصطلحًا واسعًا فضفاضًا يحوي من الغموض ما يمكن معه التسليمُ بأن تأطير القيم قد يوقع المجتمعَ في فخِّ العنصرية والانقسام، وهذا ما قد يجعل الكثيرين ضحيةً للنهج العنصري لأتباع الأفكار المتطرفة.

ومن المفاهيم المطروحة في هذا الفصل مفهومُ "توفير الحماية والسلامة للطلَّاب عبر العالم الافتراضي"؛ وذلك بحجب المؤسسات التعليمية المحتوى الذي يهدِّد أمنَ الطلَّاب وسلامتَهم في شبكة الإنترنت، ولعلَّ هذا كان من أكبر دواعي التأييد الواسع للإستراتيجية الجديدة. وبمرور الوقت بدأ الحريصون على تطبيق الأنظمة يتفهَّمون جيدًا المُراد بمصطلح "الطلَّاب الأكثر عُرضةً للتطرف" وذلك بملاحظة بعض التغييرات السلوكية؛ مثل الميل إلى العُزلة، وتقلُّب الميول على نحو مفاجئ. وهذا ما جعلهم يشعرون بالتوافق الشديد مع الإستراتيجية وأهميتها في العملية التعليمية.

وظهرت بمرور الوقت واستمرار التدريب على الإستراتيجية بعضُ الأصوات المناهضة لأولئك الذين يرَون الإستراتيجية

وسيلةً لإقصاء الطلَّاب المسلمين و(شيطنتهم)، فقالوا: إن ذلك نوعٌ من تثبيط الجهود الرسمية المبذولة في سبيل إقرار الأمن، وطالبوا بضرورة تفعيل الإستراتيجية أيضًا في المؤسسات الإسلامية؛ كي يتمكَّنَ الطلَّاب المسلمون من استيعابها جيدًا؛ لأنها أشبهُ بإجراء وقائي لهم من الغلوِّ والتطرف.

وأثار الواجب سؤالًا مهمًا يتعلَّق بمدى تأثيره في حرية التفكير والتحدُّث لدى الأطفال والطلَّاب عمومًا. فمن المعروف أن الأطفال لديهم دائمًا ما يقولونه، ولا يكون في كثير من الأحيان موافقًا لأهواء الكبار. فعلى الأرجح أن منعَهم من التحدُّث في بعض الأمور قد يدفعهم نحو العُزلة أحيانًا، مما يجعلهم يفتقدون ثقافةَ الحوار والنقاش. وقد طُرحت بعض الحلول لتلك المشكلة التي تُعنى في الأساس بدفع الأطفال نحو الانخراط في أنشطة ومناقشات تتصل ببعض المبادئ الإنسانية؛ كالسلام والتسامح، مما يجعلهم بمرور الوقت يتجاهلون الخوضَ في أحاديثَ قد تسبِّب لهم بعض الأخطار.

واستعرض هذا الفصلُ التحدِّيات التي واجهت التنفيذَ الفعلي للإستراتيجية على أرض الواقع، ووقوعها بين شِقَّي الرَّحى ما بين مؤيِّد ومعارض. والواضح أن إقرار مبدأ "المنع وسيلة للحماية" لم يكن أمرًا سهلًا كما تصوَّر الباحثون والسياسيون في بادئ الأمر.

وعلى الرغم من إشارة الباحثَين إلى الشعبية التي حازها تطبيقُ القانون بين المعلِّمين إن ذلك يخفي حقيقةَ أننا ما زلنا نتعامل مع مشاعر الخوف البيضاء التي لا تسمح للمعلِّمين أن يرَوا ترويج وجهة نظر معيَّنة. فهذا يريحهم بعيدًا عن الأسئلة الأكثر تعقيدًا لكونهم لم يواجهوا أيَّ مشكلة في تدريس امتياز البِيض، ما داموا يدرِّسون العوامل الاجتماعية بطريقة منهجية، وما دام ذلك ليس مخالفًا للقانون. وفي رسالة مفتوحة نشرتها "أومي إليزابيت ديل" وجَّهتها إلى المدرسة بعد تخرُّجها، ذكرت أن بعض المدرِّسين سكتوا عن نِكات الطلَّاب البِيض المتصلة بموضوع الإصابة بفيروس إيبولا في إفريقيا، أو بدا أنهم يؤيِّدون مشاعرَ كراهية الأجانب وكراهية الإسلام. والمشكلة الحقيقية، كما تقول رسالة ديل، تجلَّت في سلبية المدرسة. ربما علينا أن نتيقَّن دائمًا أن البيئة التي يُطبَّق فيها القانون أهمُّ من القانون نفسه، فإذا كان المعلِّمون ملوَّثين بالأفكار العنصرية فمن الصعب توقُّع نتائجَ مُجدية لتطبيق القانون على أناس من أعراق وأديان أخرى.

الفصل الرابع

رصَدَ هذا الفصلُ ردود أفعال الطلَّاب كونهم الفئةَ المستهدَفة من تطبيق الإستراتيجية الجديدة تجاه العملية التعليمية في ثوبها الجديد، ونظرتَهم إلى الجهود التي تبذلها المؤسساتُ التعليمية في تقديم رؤية واضحة عن مفاهيم التطرف والإرهاب.

أدرك الباحثان أن جميع الفئات المستهدَفة من الطلَّاب قد وُلدوا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وأن معظمهم يميلون فكريًا إلى ربط مفهوم الإرهاب بالإسلام. وأكَّد الطلَّاب أنه قلَّما يُسمح لهم بالسؤال عن حقيقة الجماعات المتطرفة، أو مناقشة الأمر مع ذويهم ومعلِّميهم. ولعلَّ هذا ما دفع البحثَ في اتجاه استكشاف رؤيتهم تجاه قدرة مدارسهم وجامعاتهم على إيصال الحقيقة كاملةً وتثبيتها في أذهانهم، مما يرفع لديهم نسبةَ الوعي ويجعلهم أكثرَ حيطة تجاه التطرف.

ولاحظ الباحثان أن الغالبية العُظمى من الطلَّاب يرفضون تسويغَ أعمال العنف تحت أيِّ اسم، وبأيِّ ذَريعة، وأنهم يميلون إلى إعلاء صوت القانون والقِيَم المجتمعية الرفيعة كالديمقراطية والتسامح. مما دفعهما إلى الاعتقاد بأن المبالغةَ في استهداف الطلَّاب بالقيم البريطانية التي أجمعوا على التوافق معها تمامًا، هو أمرٌ مبالغ فيه؛ بل ربما يكون له آثارٌ سلبية في المستقبل.

ولعلَّ تأكيد الطلَّاب ما لوسائل الإعلام من وظيفة مهمَّة في الربط بين كلٍّ من الإرهاب والإسلام هو ما زاد من شغَفهم باستكشاف الحقائق، ومعرفة ما إذا كان الدِّين مصدرًا للتطرف والإرهاب أو لا. وهذا يؤكِّد ضرورةَ أن يكون التعليم وسيلتَهم لإجراء المناقشات في تلك القضية الشائكة وهي رُهاب الإسلام، المعروفة إعلاميًّا بـ (الإسلاموفوبيا).

ومن ثَم أجرى الباحثان تقييمًا شاملًا لطبيعة المصادر التعليمية المطوَّرة، وتحديد مدى توافقها مع عقول الطلَّاب المتطلِّعة إلى كشف غموض ظاهرة التطرف، وقياس مدى كفاءة المناهج المقرَّرة على الطلَّاب في تثبيت المبادئ البريطانية، ومقاومة التطرف من جهة، والحثِّ على المشاركة المجتمعية، ونبذ العنصرية من جهة أخرى. وأعرب الباحثون عن قلقهم إذ رأوا أن بعض أنواع المحتوى قد تؤدِّي إلى مشكلات سياسية ومجتمعية مستقبلًا أكثر من قدرتها على مساعدة الطلَّاب على فهم عالم ما بعد الحادي عشر من سبتمبر الذي يعيشون فيه.

إن ملاحظة قوة تأثير المحتوى الإعلامي في السيطرة على افتراضات المواطنين البِيض بشأن الملوَّنين والمسلمين، أو ما يُعرف على نطاق عالمي بظاهرة "الإسلاموفوبيا"، يعود أساسًا إلى ثقافة المجتمع كما تُظهره النخب الإعلامية. وذلك يُحيل علينا أسئلةً أكثر عمقًا عن قدرة المضامين الدراسية، وعَلاقة المرسِل والمتلقِّي المدرسية في بناء فضاء متكامل قادر على التأسيس لنزع "الإسلاموفوبيا"، وقادر على الإجابة عن تَوق الطلَّاب للبحث عن الأجوبة الحقيقية عن عَلاقة الإسلام بالإرهاب.

وأظهرت البحوث أن الولايات المتحدة حدَّدت أكثر من 160 من المشتبَه بهم، والجناة المسلمين الأمريكيين الإرهابيين، في العِقد الذي تلا أحداث 11 سبتمبر، وهي نسبة مئوية تُعَدُّ ضئيلةً قياسًا إلى آلاف أعمال العنف التي تحدُث في الولايات المتحدة كلَّ عام. ويؤدِّي نظامُ الملاحقة الحكومية والمتابعة الإعلامية للمشتبَه بهم بالإرهاب من المسلمين الأمريكيين إلى جعلهم في دائرة الاهتمام الوطني، مما يخلق انطباعًا عن قصد أو غير قصد أن الإرهاب الأمريكي الإسلامي أشدُّ انتشارًا مما هو عليه في الواقع.

علمًا أنه منذ أحداث 11 سبتمبر ساعد المجتمعُ الأمريكي المسلم مسؤولي الأمن وسُلطات إنفاذ القانون، على منع ما يقرُب من اثنين من كلِّ خمس مؤامرات إرهابية لتنظيم القاعدة تهدِّد الولايات المتحدة، وهذه النصائحُ من الجالية الأمريكية المسلمة هي أكبرُ مصدر منفرد للمعلومات الأوَّلية للسُّلطات عن هذه المؤامرات القليلة. ونورد هذه الوقائعَ لنشير إلى أن المسألة أعمقُ من تواصل المدرِّسين مع الطلَّاب؛ لأن المجتمع لا يرى بعين عادلة، ويبحث في الرُّكام الذي يتركه الإرهاب عمَّا يمتُّ إلى الإسلام بصلة. وهنا يجب أن نلاحظَ أن الطالب ليس وحدَه عُرضةً للإسلاموفوبيا؛ بل أيضًا أولئك المكلَّفون تطبيقَ قانون التعليم وتعديلاته في المدارس، أي المعلِّمون والإدارة معًا.

الفصل الخامس

عُنيَ هذا الفصلُ بوسائل تطبيق سياسات منع التطرف في المراحل الأولى من التعليم، بالنظر إلى أن الأطفال في تلك المرحلة العُمرية المبكِّرة أشبه بتُربة خِصبة لغرس القِيَم

الإيجابية. وأشار الباحثان إلى نيَّة الحكومة سحب الدعم المقدَّم إلى المؤسسات المعنية في حال ثبوت تقاعُس أفرادها عن أداء وظائفهم المتعلِّقة بتحقيق السلامة للأطفال وعائلاتهم، ووقايتهم من التطرف.

أما المعضلةُ الرئيسة هنا فتتجلَّى في تعدُّد الجنسيات والأصول العِرقية للأطفال وعائلاتهم، وهذا ما جعل تعميم القِيَم البريطانية على الجميع يبدو مشكلةً كبيرة؛ وذلك لأن بعضَهم يشعر بالتمييز، ولا يرى في نفسه مواطنًا بريطانيًّا أصلًا. وهذه كانت من الملحوظات المهمَّة التي سجَّلها الباحثان أيضًا، وهي شعور الطلَّاب المسلمين بالتمييز في المدارس؛ للانطباعات السلبية لدى الآخرين تجاههم، سواءٌ في ذلك زملاؤهم الطلَّاب والمعلِّمون والإداريون. وهذا ما جعلهم يرَون أنفسهم دائمًا في مكانة متدنِّية، على الرغم من حصولهم على الجنسية البريطانية والانتماء إلى البلد نفسه. ولكنَّ نظرة المجتمع لهم على أنهم كائناتٌ خطِرة جعلتهم يشعرون بالغُربة.

وأشار الفصل إلى مصطلح "التعليم المستند إلى القِيَم" الذي عرض قضيةً إشكالية تتمثَّل في كيفية إحداث التوازن بين وسائل غرس القيم في نفوس الأطفال، وتدريبهم على اكتشاف قيمهم الخاصَّة وتطويرها. وأكَّد المعلِّمون أن تكليفهم من قِبَل الحكومة غرسَ القيم البريطانية في نفوس الصغار لا يضيف جديدًا، فهذه هي وظيفتهم الفعلية التي ينهضون بها، ولكنَّ الواجب الجديد يقضي بالضرورة بذلَ مزيدٍ من الجهد في العملية التربوية والتعليمية.

وتتضمَّن الإستراتيجية في تلك المرحلة التعليمية تحديدَ العائلات الأكثر عُرضةً للتطرف، وهذا ما نتج عنه مشكلةُ إخضاع أصحاب بعض الهُويَّات للمراقبة والملاحقة أكثر من غيرهم، ممَّا يُعَدُّ نوعًا من التمييز. ولعلَّ ذلك ما جعل بعض المختصِّين ينادي بضرورة مراقبة الممارسات التي يقوم بها المعلِّمون، وتقييم مدى توافقها مع كلٍّ من الإطار التشريعي والمجتمعي.

ويؤكِّد هذا الفصلُ الهواجس التي تنتاب الجهات المسؤولة عن هذه الإستراتيجية، عند طرح سؤالين مهمَّين: مَن يغرس القِيَم؟ وما المرجعية القِيَمية التي ينطلق منها في ذلك؟ إن إخضاع الطلَّاب المسلمين لمعاملة خاصَّة عند فرز الجمهور الطلَّابي المستهدَف يُفضي إلى مشكلة لا تتعلَّق بالتمييز فحسب، ولكنَّها تنمُّ عن وعي ضمني يستهدف حصرَ تهمة الاستعداد للإرهاب بالمسلمين فقط! وإن الفرز ذاته من شأنه أن يجعلَ الطلَّاب المسلمين أكثرَ سلبية، وأكثر شعورًا بالتمييز، وأكثر قناعةً بأن هذا النظام التعليمي يشبه المجتمعَ الأكبر الذي لا يُنصفهم، ولا يعاملهم على أنهم وسائرَ البريطانيين سواسية، حتى عندما يكون الهدفُ إيجاد ثقافة مشتركة بين المواطنين البريطانيين على اختلاف أديانهم وأعراقهم.

الفصل السادس

أبرزَ الباحثان في هذا الفصل حالةَ الإجماع بين معلِّمي المرحلة الابتدائية على ضرورة تفعيل التشريعات الخاصَّة بمنع التطرف، بوصفه واجبًا وطنيًّا في العملية التعليمية؛ لأنها المسار الصحيح لوقاية الطلاب من التطرف.

وناقش الفصلُ تأثير مستوى جَودة التدريب الذي تلقَّاه المعلِّمون في تطبيق الإستراتيجية عمومًا، وتباينت آراءُ الباحثين بين مَن أكَّد كفاءة التدريب في شرح المفاهيم المتضمَّنة في الإستراتيجية، ومن رأى أن مضمون التدريب ذاتَه لا يناسب المرحلة الابتدائية. إلا أنهم أجمعوا على ضرورة إحالة الطالب المشتبَه فيه فورًا إلى الجهات المعنية بالتقويم، وإن كان السلوكُ أو القول الذي صدَر عنه ساذجًا وليس ذا شأن، فإن الإحالة هنا إجراءٌ وقائي وضرورة لا بدَّ منها.

ومع أن المتدرِّبين أبدَوا رضاهم عن البرنامج التدريبي، لم ينفُوا التحيُّز تجاه المسلمين؛ إذ عُنيَ مضمون التدريب عنايةً كبيرة بالإرهاب الإسلامي، مع الإشارة إلى تفوُّق الجنس الأبيض في الأحوال جميعها. وبمرور الوقت لوحظ اتجاهُ المضمون التدريبي نحو نبذ التطرف دون تمييز بين من يصدُر عنهم التطرف، سواءٌ كانوا مسلمين أو غيرَ مسلمين، ولعلَّ ذلك يرتبط في الأساس بالتغيُّرات السياسية والمجتمعية المصاحبة لمراحل تطبيق الإستراتيجية. وأكَّد الباحثون ضرورةَ أن تتفقَ الإجراءات المتَّخذة مع عُمر الطفل، وأن تُضمَّن المقررات الجديدة في بعض الموادِّ الدراسية كالتربية الدينية والتربية الاجتماعية، قِيَم احترام أصحاب الأديان والجنسيات الأخرى.

لم يقدِّم الباحثان قاعدةَ معلومات وافية، تبعًا لمنهج البحث، عن توزُّع مجتمع المعلِّمين بين الأصول الدينية والعِرقية المختلفة، وما إذا كانت الفروقُ بين المعلِّمين تبعًا لهذا التصنيف ذاتَ قيمة إحصائية عند فرز النتائج وتحليلها. إن الفئة الطلَّابية التي استُهدفت في هذا البحث الفرعي هم الأطفال، وإن للمثال الحيِّ قوةً أكبر من المحاكاة العقلية في إقناع الطفل ومنعه مبكِّرًا من تبنِّي سلوك عنصري، وردود أفعال إقصائية، تتحوَّل مع مرور الزمن إلى أفكار ثابتة، وعقائدَ راسخة، يصعُب تغييرها بالإقناع؛ لأنها باتت جزءًا مؤسِّسًا للثقافة المَعيشة. وإن التنوُّعَ في مشارب المعلِّمين وتوجهاتهم، وتوازن المعلِّمين والمدرِّبين بين المدارس تسمح للطفل بقَبول اللون الآخَر، والديانات الأخرى، والأعراق المختلفة، ويسهِّل تطبيق الإستراتيجية بعيدًا عن الوجوه والعادات المتشابهة بين البيت والمدرسة ووسائل الإعلام.

الفصل السابع

اتجه هذا الفصلُ إلى استكشاف السِّياق المحيط بوسائل التشريع في التعليم الثانوي، مع الاهتمام بالعوامل المؤثِّرة في عملية مكافحة التطرف على المستويين المحلِّي والمؤسِّسي، مما يساعد المؤسساتِ المعنيةَ على تنفيذ الإستراتيجية على نحو مُجدٍ. ولاحظ الباحثان أن المعلِّمين والطلَّاب يميلون إلى الربط بين إستراتيجية المنع والظروف المحلِّية المحيطة بكلِّ مدرسة، أي إن مفهوم التطرف لديهم ارتبط في كثير من الأحوال بالسياق المحلِّي، وبالتاريخ المؤسسي لكلِّ مدرسة. فهناك بعضُ المدارس التي سجَّلت الكثير من الإحالات، ومدارسُ أخرى نادرًا ما تلقَّى طلَّابها الدعم المطلوب من إستراتيجية المنع.

وأشار الفصلُ إلى اختلاف النهج المتَّبع في تطبيق الإستراتيجية باختلاف الفئة المستهدَفة، فالمدارس ذات الأغلبية البريطانية الأصل من الطلَّاب تحتاج إلى نهج يختلف عن المدارس الأخرى التي تضمُّ مجتمعًا متنوِّعَ الأعراق. وللثقافة المؤسسية الخاصَّة بكلِّ مدرسة أثرٌ مهم في تقييم وسائل تنفيذ الواجب أيضًا، فقد تباينت الأساليبُ المتَّبعة داخل المدارس في غرس القِيَم البريطانية، واختلفت الرؤى بين المدارس أيضًا بشأن جَدوى الإحالات، بالنظر إلى أن التعامل مع الطلَّاب هو شأنٌ داخلي. ولفت الفصلُ أيضًا إلى التفاوت الواضح بين المدارس، من حيث تطبيقُ الواجب؛ لاختلاف الظروف المادِّية الخاصة بكلِّ مدرسة؛ من مدى توافُر الموارد المالية، والموارد البشرية، والبُنى التحتية، والنظُم المعلوماتية. وارتبط ذلك بتفاوت الدعم من السُّلطات المحلِّية ما بين منطقة وأخرى.

ويُظهر الفصل مشكلةَ المجتمعات غير النمطية حين التعامل مع ثقافة سائدة؛ إذ يؤدِّي اختلافُ التركيب العِرقي ومدى الاختلاط في المدارس، إلى تقييم مدى نجاح الإستراتيجية التعليمية الجديدة. ويبرز هنا سؤالٌ عن مدى توافق رسالة المدرسة مع أهداف إستراتيجية التعليم.

إن اختلاف العقلية التي تحكم المشروع التعليمي وأهداف الإستراتيجية تؤدِّي حُكمًا إلى عدد من القيود على تفسير تطبيق الإستراتيجية، وهذه مُعضلة ظهرت عند إنجاز البحث، وربما كانت تتطلَّب إدخال متغيِّرات أوسعَ تسمح بتفسير مجموعة أوسعَ من العناصر السلوكية المرتبطة بالرسالة الثقافية، وهو أمرٌ لم يكن في حُسبان واضعي الإستراتيجية، فضلًا عن وسائل تطبيقها بحسَب المراحل.

الفصل الثامن

سلَّط هذا الفصلُ الضوء على خبرات الطلَّاب وأعضاء هيئة التدريس في الجامعات في تطبيق سياسات منع التطرف، وكيف قام كلٌّ منهم بتكوين رؤيته الخاصة وأحكامه الذاتية، بالطريقة التي تساعده على التفاعل الإيجابي مع الواقع التعليمي الجديد. وقد أُعدَّت البرامجُ التدريبية التي استهدَفت أعضاءَ هيئة التدريس، على مستوًى مؤسَّسي يتفق مع طبيعة مرحلة التعليم الجامعي، بما يمكِّنهم من اكتساب المعارف اللازمة بشأن الإستراتيجية الجديدة، وتقديمها للطلَّاب على نحو فاعل ومؤثر.

وأُسندت مسؤولية غرس القِيَم البريطانية إلى أعضاء هيئة التدريس بوصفها خطَّ الدفاع الأول تجاه العقائد والأفكار المتطرفة. وارتكزت مهامُّهم على تعزيز روح المواطنة، ورفع درجة الوعي لدى الطلَّاب. وأجمع عدد من الأساتذة على أن القيم الإنسانية؛ كالتسامح والديمقراطية، تُدرَّس للطلَّاب حقًّا، ومن ثَم فإن إستراتيجية منع التطرف لم تُضِف شيئًا جديدًا، إلا أنَّ نعتَ تلك القيم بالبريطانية قد أفرز عددًا من المشكلات على الصعيدَين المؤسسي والمجتمعي. ورأى بعضُ الأساتذة ضرورة الاستعانة بمصادر معلومات خارجية تدعم المقرَّرات التي يدرسها الطلَّاب، ولكنَّ المعضلة في توجُّه تلك المصادر إلى الإرهاب الإسلامي وحدَه، مما يهدِّد باتِّساع نطاق النظرة "الشيطانية" إلى المسلمين. ولذلك قرَّروا تحقيق التوازن بمناقشة جميع أنواع الإرهاب، ولا سيَّما إرهاب الاتجاه اليميني المتطرف.

وأثبتت الممارساتُ العملية أن الإستراتيجية الجديدة امتدادٌ لسياسة "الحفاظ على الأطفال" المتَّبعة في جميع الأوساط التربوية والتعليمية البريطانية، ولكنَّ الجديد هنا هو الدعوةُ إلى تأطير سياسات منع التطرف؛ لتصبحَ وسيلةَ وقاية مؤثِّرة ومُجدية في حياة الأطفال على المدى البعيد. ويبقى التحدِّي الرئيسُ في إثبات حيادية المدرِّسين عند اختيار المصادر المتعدِّدة ومناقشتها؛ إذ تبرُز مشكلة التحيُّز في اختيار المصادر؛ لأن بعضها يحرِّض على الكراهية وَفقًا للمفهوم الغربي للتحريض المذكور.

إن التطرف اليميني الغربي يجب ألا يُقرأ وَفق المفهوم الغربي فقط، ولكن ينبغي أن يُقرأ على أنه أحدُ المخرجات الطبيعية للنظرة العنصرية في الثقافة الغربية تجاه القوميَّات الأخرى، حتى حين تُغلِّف تلك الثقافةُ بكثير من الديمقراطية وتقبُّل الآخر، ذلك الآخر المختلف إلى درجة حُسبانه إنسانًا من الدرجة الثانية بحسب ملاحظة "بيززو" التي تقدَّم ذكرُها آنفًا.

الفصل التاسع

قدَّم هذا الفصلُ تلخيصًا لمضمون الفصول السابقة، مُبرزًا وسائل تطبيق سياسات المنع في المدارس والجامعات، والآثار المترتِّبة عليها، والصور الذهنية لدى القائمين على العملية التعليمية والطلَّاب تجاه الصور النمطية لمفهوم التطرف والإرهاب النابعة في الأساس من المتابعة الإعلامية المنحازة التي تُعنى أساسًا بالإرهاب الإسلامي.

والجدير بالذكر أن محاولة المملكة المتحدة تأطيرَ الإستراتيجية الجديدة بوصفها امتدادًا لسياسة حماية الأطفال، قد يؤدِّي إلى مشكلات مجتمعية خطِرة على المدى البعيد؛ كتهميش المسلمين، وفرض القيود على حرية الرأي، وتحوُّل المنظومة التعليمية إلى كِيانات ذات طابع أمني.

وقد رصدَ الكتاب حالة التناقض التي أصابت بعض المعلِّمين حيال الواجب المفروض عليهم، من حيث إقرارُهم بكونه ضرورةً مجتمعية وأمنية، واعتقادُهم بقدرته المحدودة على تكوين الأنماط الفكرية للطلَّاب في الوقت نفسه. ونجح المؤلِّفان في إظهار حالة التحوُّل التي انتابت بعضَ معارضي الإستراتيجية الجديدة من المعلِّمين؛ إذ سرعان ما أقرَّ معظمُهم بضرورة تضمين سياسات منع التطرف في التعليم، كونها استكمالًا لجهود المؤسسات التعليمية في وقاية الأطفال من الأخطار المحتمَلة؛ كالاستغلال الجنسي، وإدمان المخدِّرات.

الخاتمة

أكَّد الكتاب أن سياسات منع التطرف قد تخلق مجالًا أوسعَ لمزيد من الحوار المجتمعي، وتشجِّع الأطفال والشباب على اتخاذ قيمهم الخاصَّة في ضوء الإطار القِيَمي للمجتمع. وهذا مما يخفِّف من آثار الآراء القائلة: إن هذه الإستراتيجيةَ عقبةٌ في طريق الحرِّيات الفردية، في بلد يزعم احترامَه لحقوق الإنسان. وستجعل القائمين على العملية التعليمية أكثرَ فهمًا لظاهرة التطرف مما يُسهم إسهامًا إيجابيًا في التأثير المُجدي في طلَّابهم. مع ضرورة إخضاع الممارسات المهنية لنوع من الرقابة والتقييم من قِبَل الجهات الإشرافية المختصَّة. وأثبت الكتاب أيضًا أن الهدف الأساسيَّ له ليس مجرَّدَ تسليط الضوء على نِقاط الاتفاق والاختلاف بين المؤيِّدين والمعارضين للإستراتيجية الجديدة، ولكنَّ الهدف الرئيسَ هو إبراز وسائل التنفيذ المثمر؛ ليصبحَ هذا الواجب جزءًا لا ينفصل عن كِيان العملية التعليمية في بريطانيا. وعلى الرغم من ادِّعاء الحكومة بأن مسؤولية تطبيق الإستراتيجية الجديدة ستُلقى على عاتق المؤسسات، بما يخفِّف الضغطَ على القائمين بالعمل على نحو فردي، نجد أن الممارساتِ العمليةَ قد أثبتت خلاف هذا.

ومن هنا ظهرت بعضُ الإخفاقات في أثناء التطبيق؛ كالإحالات الخاطئة، أو عدم القدرة على تحديد الطلَّاب الأكثر عُرضةً لخطر التطرف. مما أثَّر في التقييم النهائي للإستراتيجية على الأصعدة السياسية، والبحثية، والمجتمعية، من حيث مدى جاهزيتها لتصبح جزءًا من السياسة العامَّة للمملكة المتحدة في مواجهة التطرف.

وتبقى الملحوظة العامَّة عن البحث هي ضعفُ القدرة على تعميم نتائجه؛ لوضع نموذج عام يحاكي مشكلةَ الوقاية من خطر الإرهاب، والنظرة المتحيِّزة إلى المسلمين في هذا الإطار. وقد تناول البحثُ مدى الاستجابة لقانون التعليم في بيئة غربية محدَّدة، وفي أزمنة محدَّدة. ويبقى أمامنا مسارٌ طويل من البحث في سبيل اختراق الوعي الإقصائي المهيمن على الغرب؛ من المنزل إلى المدرسة إلى الإعلام إلى المجتمع. إن الإسلاموفوبيا منتج لثقافة كاملة يمكن للمدارس أن تحدَّ منها أو أن تقمعَها، من دون أن يعنيَ ذلك أننا نحقِّق تقدُّمًا فعليًا في النظرة المتبادلة بين المجتمعات الغربية والمسلمين والملوَّنين، ما دامت عُرضةً لصدمة الحدث الذي يجعل خطاب الكراهية والخوف من الآخر يتقدَّم مرة أخرى للسيطرة على عقول الغربيين.

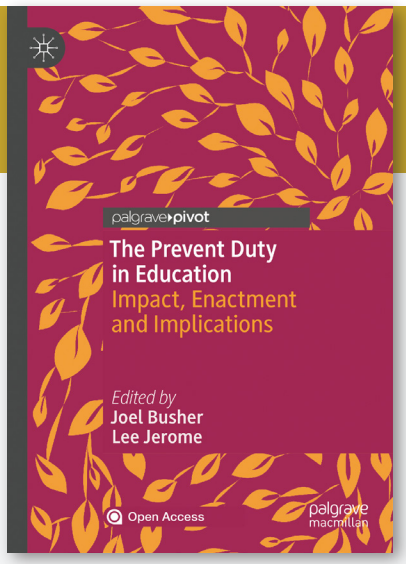

واجب الوقاية من التطرف في التعليم

(التأثيرات والتشريعات والدلالات)

الناشر

بالجريف ماكميلان Palgrave Macmillan

2020

ISBN: 978-3-030-45559-0

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب
ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION

التحالف الإسلامي العسكري لمحاربة الإرهاب

ISLAMIC MILITARY COUNTER TERRORISM COALITION